النهار ٣-٧-٢٠١٩

تفعيل الاقتصاد مرتبط بإصلاح البنية الإدارية للدولة

الوزير السابق جان – لوي قرداحي

يناقش مجلس النواب مشروع الموازنة العامة، لكن الشعب اللبناني، وهو مصدر السلطات في الأنظمة الديموقراطية، لا يرى مخرجاً من الأزمة الاقتصادية التي يتخبّط فيها البلد، لأنّه لا يرى في العمل الحكومي رؤية اقتصادية وتوجّهاً يدفع بالعجلة الاقتصادية الى الأمام.
إنّ واقع الإدارة العامة في لبنان يحتاج الى عملية إصلاح بنيوية من شأنها ضبط الإنفاق الحكومي من جهة، وتعزيز فعالية عمل القطاع العام ومؤسساته من جهة أخرى. وحيث إنني واكبت أعمال الدولة لسنوات عدّة، لا سيّما في وزارة الاتصالات التي تضم المديرية العامة للبريد، وتشرف على كل وسائل البريد السريع والشركات العاملة في هذا المجال، كما واكبت بالإنابة عمل وزارة الأشغال العامة والنقل التي تتبع لها وسائل النقل البرّي والبحري والجوّي، رأيت أنّ من الضروري اليوم ومع تطوّر الأعمال اللوجستية في العالم، الإشارة إلى ضرورة إعادة النظر في تنظيم هذا القطاع وتطوير مؤسساته.

لتفعيل قطاع الأعمال اللوجستية، ومنافسة تركيا واسرائيل واليونان وغيرها من الدول المجاورة حول البحر المتوسط، يجب فصل المديرية العامة للبريد عن وزارة الاتصالات، وفصل المديرية العامة للنقل عن وزارة الأشغال العامة ودمجها بوزارة تُعنى بتطوير النقل والأعمال اللوجستية، كما تحديد قاعدة أو قواعد عدّة لهذه الأعمال تضم المخازن ومناطق للتجارة الحرّة. إنّ النقل البحري عبر المرافئ الرئيسية في بيروت وطرابلس والجنوب، والجوّي عبر مطار بيروت والقليعات وربما رياق، يتكاملان مع النقل البرّي والمخازن والمناطق الحرّة، ليكوّنوا جميعا باقة من الخدمات اللوجستية التي يمكنها ان تستقطب أهم شبكات التواصل اللوجستي في العالم وخلق فرص عمل في مجال الخدمات لشبابنا الذين يُتقنون لغات متعددة ويتمتّعون بمستوى تعليمي جيّد يؤهّلهم لتطوير هذا القطاع.
من جهة أخرى، إنّ عمل وزارة الاتصالات يشمل عادةً الاتصالات والمعلوماتية المرتبطة عضويّاً بالاتصالات(ICT) ، وبالتالي من الضروري أيضا فصل قطاع المعلوماتية عن وزارة الدولة للتنمية الإدارية وإلحاقها بقطاع الاتصالات لتشكّل معاً قطاعاً إنتاجياً مهماً لتنمية الاقتصاد الوطني، وتطوير الخدمات ذات القيمة المضافة التي تسمح أيضا بخلق فرص عمل جديدة.
إضافةً إلى ذلك، إنّ الأملاك العامة للدولة تديرها المديرية العامة للأشغال العامة، والأملاك العامة البحرية تديرها المديرية العامة للنقل، والأملاك الخاصة للدولة تديرها المديرية العامة للشؤون العقارية، لذا من الواجب لحسن إدارة أملاك الدولة وإحصائها وتقويمها... أن تتم إدارة كل هذه الأملاك العامة والخاصة من قبل مديرية واحدة تتبع لوزارة واحدة تُعنى بإدارة القطاع العقاري.

تطوير المؤسسات العامة لمواكبة التطور التقني وزيادة مداخيل الدولة أساسي لنمو الاقتصاد الوطني والخروج من المحنة. وفي ظل برامج المساعدة الدولية، لن تكون محاربة الفساد إلّا بإصلاح البنية الإدارية وتفعيل الرقابة.
كيف يُمكن تطوير مطار القليعات في عكار، والذي يشكّل مصلحة لإنعاش منطقة الشمال وأهلها، إذا لم نقدّم نموذجاً متطوّراً لتفعيل قطاع النقل والأعمال اللوجستية، لا سيّما على أبواب إعادة الإعمار في سوريا؟

كيف يُمكن إنعاش المرافق على الشاطئ اللبناني وتفعيل حركة التصدير والاستيراد عبر لبنان، كما كانت الحال قبل الحرب اللبنانية، إذا لم يكن لدينا خطة متكاملة وفاعلة في هذا المجال؟

معالجة الأزمة الاقتصادية لا تقتصر على إعادة النظر في أرقام الموازنة وتخصيص أموال عامة لطرح مشاريع استثمارية، بل عن طريق استراتيجية إصلاحية تطاول كل قطاعات الدولة، ما يتطلّب مبادرات جادّة وتمسّك الحكومة بدورها الرائد في رسم خطط النمو ودفعها الى الأمام والتعاون مع القطاع الخاص.